

موجز الاجتماعات

المعقودة يوم الاثنين ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١

الجلسات العامة والاجتماع الأول
في إطار البند ١ من جدول الأعمال المؤقت، المعنون "انتخاب مسؤولي المؤتمر وتعيين مكتبه"، انتخب المؤتمر بالتزكية سعادة السيد صادق معرفي، السفير والممثل المقيم للكويت لدى الوكالة، رئيساً للمؤتمر العام في دورته العادية الخامسة والستين.

وبناءً على اقتراح الرئيس، انتخب المؤتمر: مندوبي الدانمرك، وغانا، والعراق، وباراغواي، وبولندا، وتايلند، والولايات المتحدة الأمريكية، وفيت نام، نواباً لرئيس المؤتمر؛ ومندوبي أنغولا، وبلجيكا، وبلغاريا، ومالطة، وبنما أعضاءً إضافيين في المكتب؛ والسيد ألكسندر بيلودو، نائب الممثل المقيم لكندا لدى الوكالة، رئيساً للجنة الجامعة.

وفي إطار البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت، المعنون "الترتيبات الخاصة بالمؤتمر"، وافق المؤتمر على الترتيبات الواردة في مرفق الوثيقة GC(65)/17 لكي يتسنى للمؤتمر مواصلة أعماله في ظل الظروف الراهنة التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩.

وفي إطار البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت، المعنون "طلبات انضمام إلى عضوية الوكالة"، وافق المؤتمر بالتزكية على طلب الانضمام إلى عضوية الوكالة المقدم من اتحاد سانت كرسطوفر (سانت كيتس) ونيفس.

وفي إطار البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت، تسلّم المؤتمر العام رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريس، على يد السيدة غادة فتحي والي، المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

وفي إطار البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت، ألقى السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة، بياناً أمام المؤتمر.

وفي إطار البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت، المعنون "المساهمات في صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٢٢"، ألقى الرئيس بياناً بشأن عقد المساهمات المستحقة لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٢٢ وسدادها في وقت مبكر، مما يساعد الأمانة كثيراً في تخطيط برنامج الوكالة للتعاون التقني.

وتناول المؤتمر البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت، المعنون "المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٢٠"، وألقيت بيانات من مندوبي هندوراس، وكولومبيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وسلوفينيا (نيابةً عن الاتحاد الأوروبي)، والمملكة العربية السعودية، والاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية.

الدورة الخامسة والستون للمؤتمر العام

المكتب أوصى المكتب المؤتمر بما يلي:

الاجتماع الأول — أن يتكوّن جدول أعمال الدورة الحالية للمؤتمر العام من جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة GC(65)/1 وإضافاتها Add.1، وAdd.2، وAdd.3؛

— أن يُطرح توزيع البنود المدرجة في الوثائق GC(65)/1 وإضافاتها Add.1، وAdd.2، وAdd.3 للمناقشة الاستهلالية كما هو مبين في هذه الوثائق؛

— أن تُرتب البنود على النحو الوارد في الوثائق GC(65)/1، وإضافاتها Add.1، وAdd.2، وAdd.3؛

— أن يُحدّد يوم الجمعة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ تاريخاً لاختتام هذه الدورة؛ وأن يبدأ المؤتمر العام دورته العادية المقبلة يوم الاثنين ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢؛

واجتمع المكتب بصفته لجنة وثائق الاعتماد وتناول البند المعنون "فحص وثائق اعتماد المندوبين" وأوصى الجلسة العامة بالموافقة على مشروع القرار الوارد في الفقرة ٤ من التقرير الأول للمكتب الوارد في الوثيقة GC(65)/29.

الجلسات العامة والاجتماع الثاني في إطار البند ٥ المعنون "الترتيبات الخاصة بالمؤتمر"، وافق المؤتمر على توصيات المكتب بأن يتألف جدول أعمال الدورة الحالية من جميع البنود الواردة في جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة GC(65)/1 ومن جميع البنود التكميلية الواردة في الوثائق GC(65)/1/Add.1، وAdd.2، وAdd.3، وأن تُطرح للمناقشة بالترتيب الوارد في الوثائق المذكورة.

ووافق المؤتمر على توصية المكتب بأن يختتم هذه الدورة يوم الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١.

ووافق المؤتمر على توصية المكتب بأن يبدأ دورته العادية المقبلة يوم الاثنين ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢.

وتناول المؤتمر البند ٢٥ من جدول الأعمال، المعنون "فحص وثائق اعتماد المندوبين"، ونظر في التقرير الأول للمكتب الوارد في الوثيقة GC(65)/29. واعتمد المؤتمر مشروع القرار الوارد في الفقرة ٤ من التقرير الأول للمكتب الوارد في الوثيقة GC(65)/29.

واستأنف المؤتمر النظر في البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت، المعنون "المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٢٠". وأُقيمت بيانات من تركيا، والسويد، والبرازيل، وبلجيكا، والدانمرك، وسلوفاكيا، والنيجر، وناميبيا، والسنغال، ومالطة، وفنلندا، وأوكرانيا، وليتوانيا، ومصر، وغانا، والبرتغال، وبولندا، والجبل الأسود.

الدورة الخامسة والستون للمؤتمر العام

الساعة	اللجنة الجامعة
١٥/٠٠	وافقت اللجنة على أن تتناول البنود التي أحيلت إليها، قدر الإمكان، بالترتيب الذي ترد به في الوثيقة GC(65)/25.
قاعة	المجلس C
	ووافقت اللجنة أيضاً على أن تواصل الممارسة المتبعة بنجاح في الأعوام الأخيرة، وهي أن تتجمع بالقدر الممكن عملياً مشاريع القرارات المقدّمة إلى الجلسة العامة من اللجنة الجامعة.
	ووافقت اللجنة على أن توصي المؤتمر باعتماد ما يلي:
—	في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال، المعنون "البيانات المالية للوكالة لعام ٢٠٢٠"، مشروع القرار الوارد في الصفحة '١' من الوثيقة GC(65)/4؛
—	في إطار البند ١١ من جدول الأعمال، "برنامج وميزانية الوكالة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣"، مشروع قرار معنون "ألف- اعتمادات الميزانية العادية لعام ٢٠٢٢"، ومشروع قرار معنون "باء- تخصيص الموارد لصندوق التعاون التقني لعام ٢٠٢٢"، ومشروع قرار معنون "جيم- صندوق رأس المال العامل لعام ٢٠٢٢"، وترد مشاريع القرارات الثلاثة في الوثيقة GC(65)/2؛
—	في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال، المعنون "تعديل الفقرة ألف من المادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي"، مشروع المقرّر الوارد في الوثيقة GC(65)/COM.5/L.14؛
—	في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، المعنون "الجدول النسبي لأنصبة اشتراكات الدول الأعضاء في الميزانية العادية لعام ٢٠٢٢"، مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(65)/8؛
—	في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال، المعنون "الأمان النووي والإشعاعي"، مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(65)/COM.5/L.1؛
—	في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال، المعنون "الأمن النووي"، مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(65)/COM.5/L.7؛
—	في إطار البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني"، مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين GC(65)/COM.5/L.3 و GC(65)/COM.5/L.4؛
—	في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها"، مشاريع القرارات GC(65)/COM.5/L.5 و GC(65)/COM.5/L.6، و GC(65)/COM.5/L.8 و GC(65)/COM.9 و GC(65)/COM.5/L.13 و GC(65)/COM.5/L.12؛
—	في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها"، مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(65)/COM.5/L.2.

الدورة الخامسة والستون للمؤتمر العام

الجلسات العامة والاجتماع الثالث استأنف المؤتمر النظر في البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت، المعنون "المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠٢٠". وأقيمت بيانات من إندونيسيا، واليابان، وبنغلاديش، وسان مارينو، وإستونيا، والفلبين، والنرويج، وبيلاروس، وزمبابوي، وبيرو، وإسبانيا. وطلبت جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي أخذ الكلمة للحصول على الحق في الرد.